



## التأصيل التشريعي لحقوق الطفل في الفقه الإسلامي

د. فيصل بن على يحيى الزبيدي\*

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه وأتبع أثره ونهجه إلى يوم الدين أما بعد:

فإن التشريعات والتنظيمات التي تشريع لحقوق الطفل كثرة في القرن الحادي والعشرين، كما كثرت المنظمات والجمعيات العالمية والإقليمية، ومع ذلك نرى ونشاهد ظلم الأطفال وسلب حقوقهم في هذا العصر، لذا وجب على الباحثين، وخاصة الأكاديميين والمتخصصين، البحث عن الأسباب والحلول التي أوصلت الأطفال إلى هذا الوضع والحلول المناسبة لهم، ولقد قدمت الشريعة الإسلامية علاجاً حاسماً للأطفال، ووضحت حقوقهم وذلك برسم منهج مميز لهم، لأن الخالق سبحانه وتعالى أعلم بما يصلح عباده، والشريعة الإسلامية لم تترك صغيرة ولا كبيرة إلا وضحتها، (ما فرطنا في الكتاب من شيء).

فأين العلماء المتخصصون من علماء نفس، وعلماء اجتماع، وعلماء القانون، وعلماء الشريعة، لبنينا حقوق الأطفال، وليردوا للأطفال بعض حقوقهم، وقد بينت الشريعة الإسلامية هذه الحقوق ووضحتها قبل غيرها. ولقد كان لهذه الفئمة الوطنية التي قام بتنسيقها كل من الجهات الأكاديمية والحكومية ومنظمات المجتمع المدني في إقامة هذا المؤتمر الرابع للطفولة بدعم من جامعة تعز ومجموعة هائل سعيد أنعم ومنظمة اليونسيف والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة الذي يعقد في رحاب جامعة تعز (مؤتمر الطفولة الوطني الرابع) في الفترة من 2009/6/4-2م، وقد وجهت لي الدعوة فيسرنني أن أشارك بهذا البحث بعنوان

### (التأصيل التشريعي لحقوق الطفل في الفقه الإسلامي)

وقد قسمت هذا البحث إلى المحورين الآتيين هما:

المحور الأول: حقوق الطفل المادية وتشمل المطالب الآتية:

المطلب الأول: حق الطفل قبل مجيئه إلى الحياة.

المطلب الثاني: حق الطفل في الميراث إذا كان حملاً أو طفلاً.

المطلب الثالث: حق الطفل في الوصية إذا كان حملاً أو طفلاً.

المطلب الرابع: حق الطفل في النفقة إذا كان حملاً أو طفلاً.

المطلب الخامس: حق الطفل إذا كان يتيماً.

المطلب السادس: حق الطفل إذا كان لقيطاً.

المحور الثاني: حقوق الطفل الأدبية وتشمل المطالب الآتية:

المطلب الأول: حق الطفل في اختيار الاسم الحسن.

المطلب الثاني: حق الطفل في النسب الثابت الصحيح.

المطلب الثالث: حق الطفل في الحضانة الآمنة.

المطلب الرابع: حق الطفل في التربية والتعليم.

المحور الأول: حقوق الطفل المادية:

\* أستاذ الفقه المشارك في كلية التربية زبيد-جامعة الحديدة



ويقصد بهذا المحور مقومات الطفل التي بها مقومات الحياة المادية من قبل ولادته وذلك باختيار الأم الصالحة والزوجة التي تكون سبباً في إنجابها ، وحقوقه المادية التي يحتاجها منذ ولادته، وقد كفل الإسلام للطفل حقوق المال والنفقة على أشمل وجه ، نلحظ ذلك في حق الطفل في الميراث وهو في بطن أمه ، وكذلك حقه في الوصية ، والنفقة عليه في حال الضعف والعجز بعد الولادة وحقه في الإرضاع وخاصة عند اختلاف الأبوين وفي حالة الطلاق أو وفاة الأم تتأكد في هذه الحالة حق الصغير في الإرضاع والحضانة والمأوى، ونجد الشريعة الإسلامية تؤكد حق الطفل في حالات يكون الطفل في أشد الحاجة للرعاية فيها ، كحالة اليتيم عند فقد أحد الأبوين أو كليهما ، وكحالة اللقيط الذي وجد في طريق ولم يعرف أبواه فتكون الرعاية والحق أكثر واجباً .

لذا فقد قسمت هذا المحور إلى المطالب الآتية :

**المطلب الأول : حق الطفل قبل مجيئه إلى الحياة**

**المطلب الثاني : حق الطفل في الميراث إذا كان حملاً أو طفلاً**

**المطلب الثالث : حق الطفل في الوصية إذا كان حملاً أو طفلاً**

**المطلب الرابع : حق الطفل في النفقة إذا كان حملاً أو طفلاً**

**المطلب الخامس : حق الطفل إذا كان يتيماً**

**المطلب السادس : حق الطفل إذا كان لقيطاً**

**المطلب الأول : حق الطفل قبل مجيئه إلى الحياة:**

من إرشادات الإسلام التي لها علاقة وثيقة ببحثنا إرشاده في موضوع اختيار الزوجة الصالحة التي من شأنها أن تهتم بصالح الطفل القادم بعد الزواج فأكد الإسلام على أن الاختيار السليم المرغوب فيه النافع هو اختيار المرأة ذات الدين فقد جاء في الحديث : **«عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ تَنْكُحُ الْمَرْأَةَ لِأَرْبَعٍ لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا فَاطْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ»** (1)

ولاشك في أن اختيار أبوين صالحين يحقق للطفل بيئة تربية صالحة ونشأة خيرة تحفظه وتعصمه من الانزلاق في هاوية الجنوح والانحراف ، كما أن للأبوين تأثيراً بالغاً في تربية وتوجيه طفلها ، يدل على ذلك حديث : **«عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ كُلُّ إِنْسَانٍ تَلِدُهُ أُمُّهُ عَلَى الْفِطْرَةِ وَأَبَوَاهُ بَعْدُ يَهُودَانِهِ أَوْ نَصْرَانِيَّة أَوْ مُجَسَّسَانِهِ فَإِنْ كَانَا مُسْلِمَيْنِ فَمُسْلِمٌ كُلُّ إِنْسَانٍ تَلِدُهُ أُمُّهُ يَلْكُزُهُ الشَّيْطَانُ فِي حَضْنِيهِ إِلَّا مَرْجُمٌ وَابْتِهًا»** (2) ، ووجه الدلالة في هذا الحديث: أن الأبوين يؤثران في الطفل بإخراجه من الفطرة السليمة التي خلق عليها إلى الكفر ، فتأثيرهما عليه فيما دون الكفر فيما يؤدي إلى جنوحه أقرب وأيسر، فلا بد من الحرص على إيجاد الزوج الصالح والزوجة الصالحة قبل عقد الزواج ، لأن للزواج بسبب الشقاء والتعاسة بين الزوجين ويؤدي إلى ضياع الأطفال.

كما أن حاضر الأمة ومستقبلها يعتمد على نوعية أطفالها ويتوقف ذلك على حسن الاختيار للزواج. وسوء الاختيار قد يقع من الرجل فلا يختار المرأة الصالحة ، كما يقع سوء الاختيار من المرأة أو عن طريق سوء اختيار وليها للزوج ، وقد حرمت الشريعة الإسلامية زواج المسلمة بغير المسلم ، فقال تعالى : (ولا تتكحوا المشركات حتى يؤمنن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم) (3)

(1) رواه البخاري في كتاب النكاح ، أنظر : فتح الباري ، ج 9 ، ص 35 ، رقم الحديث : 5090.

(2) رواه مسلم ، أنظر : صحيح مسلم بتحقيق الألباني ، ج 4 ، ص 3048 ، رقم الحديث : 25/2658.

(3) البقرة / 221.



وقد دلت الآية الكريمة على تحريم زواج المسلمة بغير المسلم وأجمعت الأمة على أن المشرك لا يطأ المؤمنة بوجه لما في ذلك من الغضاضة بالإسلام<sup>(1)</sup>، وقد أجمع المفسرون والفقهاء على تحريم زواج المسلمة بغير المسلم<sup>(2)</sup> وهذا من أهم حقوق الطفل .

ومن أقوال الفقهاء رحمهم الله تعالى في ذلك :

- 1- الشافعية : يحرم نكاح المرأة التي ولدت على الإسلام على كل مشرك كتابي أو وثني على كل حال<sup>(3)</sup> .
- 2- الحنفية : لا يجوز إنكاح المسلمة الكافر الكتابي كما لا يجوز إنكاحها الوثني والمجوسي<sup>(4)</sup> .
- 3- الحنابلة: لا يجوز لكافر نكاح مسلمة سواء كان كتابيا أو غير كتابي قال ابن المنذر: أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم<sup>(5)</sup> .
- 4- الظاهرية : لا يحل لمسلمة نكاح غير مسلم أصلا<sup>(6)</sup> .
- 5- المالكية : ونكاح كافر مسلمة يحرم على الإطلاق<sup>(7)</sup> .

وسوء اختيار الرجل للمرأة يوصل إلى إهدار حق الطفل

وقد قدمت الشريعة الإسلامية جملة ضوابط وإرشادات للوقاية من سوء هذا الاختيار نذكرها كما يأتي :-

### 1 - تحريم الشريعة الإسلامية زواج المسلم بالكافرة غير الكتابية :-

#### الأدلة على التحريم :

قال تعالى : ( ولا تمسكوا بعصم الكوافر)<sup>(8)</sup>

ففي الآية نهي عن نكاح المشركات، ونهي لمن أسلم وظلت زوجته على الشرك أن يبقها تحت عصمته<sup>(9)</sup> ، والمشرك في عرف الشرع : كل من يعبد غير الله ولا يؤمن بنبي ولا يقر بكتاب إلهي<sup>(10)</sup> . وهذه الآية حرمت الزواج بالمشركات والوثنيات والتي ليس لها دين أو كتاب سماوي وهذا بإجماع الفقهاء والعلماء رحمهم الله تعالى<sup>(11)</sup> .

قول الحنابلة: وسائر الكفار غير أهل الكتاب كمن عبد ما استحسنت من الأصنام والأحجار والأشجار والحيوان ولا

خلاف بين أهل العلم في تحريم نسائهم<sup>(12)</sup> .

وتلحق بالمشركة المرتدة عن الإسلام فهي محرمة على المسلم أن يتزوج بها<sup>(13)</sup> .

## مؤتمر الطفولة الوطني

(1) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج3، ص72، وجامع البيان في تفسير القرآن، الطبري، ج18، ص63.

(2) الأم، للشافعي، ج5، ص7، ط1 عام 1381هـ، شركة الطباعة المتحدة القاهرة، والمغني، لابن قدامة، ج6، ص634.

(3) الأم، للشافعي، ج5، ص7.

(5) البدائع، الكاساني، ج2، ص272.

(5) المغني، ابن قدامة، ج6، ص634.

(6) المحلى، ابن حزم، ج9، ص449.

(7) قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، ابن جزى المالكي، ص219، ط1 عام 1985م عالم الفكر بيروت.

(8) المتحفة/10.

(9) مجلة البحوث الإسلامية، العدد 24، مجلة فصلية تصدرها إدارة البحوث العلمية والإفتاء الرياض السعودية.

(10) القاموس الفقهي، سعدي أبو حبيب، ص1960.

(11) روائع البيان في تفسير القرآن، الصابوني، ج1، ص290.

(12) المغني، ابن قدامة، ج6، ص592، مرجع سابق.

(13) الهداية شرح بداية المبتدئ، للمرغباني، ج2، ص505، ط عام 1315هـ، المطبعة الأميرية بمصر.. والمبسوط، للسرخسي، ج5، ص49،

الفتاوى الهندية، مجموعة من علماء الهند، شرح الأزهار المنتزع من الغيث المدار، ابن مفتاح، ج2، ص209.



## 2 - حكم زواج المسلم بالكتابية :-

قال تعالى : ( والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم )<sup>(1)</sup> .

دلت الآية على حل نساء أهل الكتاب الحرائر العفيفات، فيجوز للمسلم أن ينكح الكتابية الحرة العفيفة.

### أقوال الفقهاء في زواج المسلم بالكتابية :

**القول الأول :** جواز زواج المسلم بالكتابية (يهودية أو نصرانية) وهذا قول جماهير العلماء من السلف والخلف، بل

قال بعضهم لا خلاف فيه إلا ما يروى عن عبد الله بن عمر أنه كرهه<sup>(2)</sup> .

ودليلهم ما يأتي :-

أ- الآية السابقة ووجه الدلالة فيها : أن الله أباح نكاح المحصنات من نساء أهل الكتاب وهن الحرائر أو العفيفات منهن<sup>(3)</sup> .

ب- حديث : ﴿ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ذَكَرَ الْمَجُوسَ فَقَالَ مَا أَذْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ فِي أَمْرِهِمْ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَشْهَدُ

لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ غَيْرَ نَاكِحِي نَسَائِهِمْ وَلَا أَكْلِي ذَبَائِحَهُمْ ﴾<sup>(4)</sup> .

قال الإمام الرازي رحمه الله : ولو لم يكن نكاح نساء أهل الكتاب جائزا لكان هذا الاستثناء عبثا<sup>(5)</sup> .

ج- وتزوج عثمان بن عفان رضي الله عنه نائلة الكلبية وهي نصرانية ، وتزوج طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه يهودية

من أهل الشام ، ولم ينقل عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم الإنكار عليها، فدل ذلك على الجواز<sup>(6)</sup> .

### القول الثاني تحريم زواج المسلم بالكتابية :

ذهب إلى هذا القول الهادي والقاسم من فقهاء الزيدية : مستدلين على ذلك بما يأتي:

أ- بقوله تعالى : ( ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن )<sup>(7)</sup> .

ب- وبما روي عن ابن عمر أنه كان إذا سأل عن نكاح اليهودية والنصرانية قال: إن الله حرم المشركات على المسلمين، ولا

أعلم من الشرك شيئا أكبر من أن تقول ربه عيسى، وهو عبد من عبيد الله<sup>(8)</sup> .

ج- وفي رواية أخرى عن ميمون بن مهران قال: قلت لابن عمر: إنا بأرض يخالطنا فيها أهل الكتاب، أفنكح نساؤهم

ونأكل طعامهم قال : فقرأ علي آية التحليل التي في سورة المائدة وآية التحريم التي في سورة البقرة ، قال قلت لابن عمر

إني أقرأ ما نقرأ أفنكح نساؤهم؟ ونأكل طعامهم؟ قال: فأعاد علي آية التحليل وآية التحريم<sup>(9)</sup> . ووجه الاستدلال بهذه

الرواية الأخيرة عن ابن عمر أن الأصل في الأضاع أي وطء النساء الحرة فلما تعارض دليل الحل وهو في سورة المائدة

، ودليل الحرمة وهي في سورة البقرة. تساقط الدليلان فوجب بقاء حكم الأصل وهو الحرمة<sup>(10)</sup> .

### القول الثالث : كراهية زواج المسلم بالكتابية :

<sup>(1)</sup> المائدة / 5.

<sup>(2)</sup> أحكام القرآن ، للجصاص ، ج2، ص324 ، المغني، ابن قدامة ، ج6، ص589 .

<sup>(3)</sup> الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، ج6، ص79.

<sup>(4)</sup> الموطأ ، لإمام الأئمة وعالم المدينة ، مالك بن أنس رضي الله عنه ، ج1، ص278، رقم الحديث : 42.

<sup>(5)</sup> التفسير الكبير، الرازي ، ج6، ص79 .

<sup>(6)</sup> أحكام القرآن ، للجصاص ، ج1، ص333 .

<sup>(7)</sup> البقرة / 221.

<sup>(8)</sup> أحكام القرآن ، الجصاص ، ج1، ص332.

<sup>(9)</sup> المرجع السابق.

<sup>(10)</sup> التفسير الكبير ، الرازي ، ج6، ص62.



وهذا منقول عن ابن عمر وهو المنقول أيضا عن الإمام مالك<sup>(1)</sup>، مستدلين على ذلك بما يأتي :  
 1- فقد جاء في تفسير القرطبي :عن مالك نكاح اليهودية والنصرانية وإن كان قد أحله الله تعالى فإنه مذموم<sup>(2)</sup>.  
 2- وقد جاء في فقه الشافعية: وحل نكاح كنايةة لكن تكره حربية، وكذا تكره ذمية على الصحيح، هذا إذا وجد مسلمة وإلا فلا كراهية كما قال الزركشي<sup>(3)</sup>.

**المطلب الثاني : حق الطفل في الميراث إذا كان حاملاً أو طفلاً:**  
 فرض الإسلام للحمل ميراثاً ليخرج الطفل إلى الحياة مزوداً بما يتيح له العيش فيها بما يحتاجه من ضرورات الحياة حتى يبلغ رشده، ويستطيع الكد في الحياة، وبذلك يكون الإنفاق عليه من خالص حقوقه التي كفلها الشرع الإسلامي للطفل وإلا لترك الطفل ضائعاً بين الناس .

وقد فصل الفقهاء أحكاماً كثيرة في حق الطفل في ميراث الحمل ، و ذكروا المسائل الآتية :  
 شروط توريث الحمل ، أكثر مدة الحمل وأقله ، مقدار ما يوقف للحمل أو نصيب الحمل في التركة ، كيفية توريث الحمل ، تصحيح مسائل الحمل .

#### فعدد الجمهور يرث الحمل (الطفل في بطن أمه) بشرطين :

- 1) أن يثبت وجوده حياً عند موت مورثه.
  - 2) أن يولد حياً ولو مات بعد دقائق كي تثبت أهليته للملك .
- وتعرف حياته بظهور إمارة من أمارات الحياة كالصراخ والعطاس ونحوها بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: (إذا استهل المولود ورث)<sup>(4)</sup>، فإن لم يظهر شيء من هذه العلامات فللقاضي أن يستعين بأهل الخبرة من الأطباء أو ممن عاينوا الولادة<sup>(5)</sup>.
- وللفقهاء آراء في أكثر مدة الحمل وأقله نجلها في الآتي:  
 المالكية أكثرها خمس سنين ، والشافعية والحنابلة في الأصح أكثرها أربع سنين ، والحنفية سنتان ، والظاهرية تسعة أشهر.

مؤتمر الطفولة الوطني

(1) أحكام القرآن ، للجصاص ، ج2، ص 324 ، والجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، ج6، ص 79.

(2) المرجع السابق.

(3) معنى المحتاج ، للزركشي ، ج3، ص 187 ، مرجع سابق.

(4) رواه أبو داوود عن أبي هريرة وفي إسناده محمد بن إسحاق وفيه مقال نيل الاوطار /67/6.

(5) الفقه الإسلامي وأدلته د/ وهبه الزحبياتي 7882/10 دار الفكر بيروت ط4 2002م



ويري الجمهور: أن أقل مدة الحمل ستة أشهر لمجموع الآيتين وهما قوله تعالى: (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً)<sup>(1)</sup> ، وقوله: (وفصاله في عامين)<sup>(2)</sup> ، فإذا ذهب لفصام عامان لم يبق للحمل إلا ستة أشهر وهذا ما فهمه علي وابن عباس رضي الله عنهما<sup>(3)</sup> .

وهل تقسم التركة عند وجود الحمل للفقهاء رأيان:

الأول للملكية: أن التركة لا تقسم حال وجود الحمل، بل تتوقف حتى الولادة للمحافظة على ميراث الحمل. الثاني الجمهور: تقسم التركة من غير انتظار الحمل منعاً من إضرار الورثة ومنع المالك من الانتفاع بملكه ويؤخذ كقبيل من الورثة احتياطاً لحق الحمل من الضياع.

### كم يقدر عدد الحمل؟:

المفتى به عند الحنفية: أن يقدر واحداً فقط لأنه الغالب المعتاد في الحمل ، ومع هذا يحتاط القاضي يأخذ كقبلاً من الورثة الذين يتأثر نصيبهم بتعدد الحمل لا استرداد ما أخذه عند تعدد الحمل.

ويقدر عند الحنابلة اثنان لأنه يقع أحياناً ويعامل بقية الورثة بالأضر.

ويقدر عند أبي حنيفة بأربعة لأنه قد يقع ويعامل بقية الورثة بالأضر بتقديرهم ذكراً أو إناثاً.

والأصح عند الشافعية: أنه لا ضابط لعدد الحمل عندهم.

### نصيب الحمل في التركة:

لا خلاف بين الفقهاء في أن الورثة إذا رضوا وقف قسمة التركة حتى يولد الحمل فإن التركة تتجمد قسمتها حينئذ ، فإن أبو إلا القسمة فإن الحمل في هذه الحالة له حالات :

فإن كان الحمل محجوباً من الإرث فلا يوقف له شيء من التركة ، وإن كان الحمل وحده هو الوارث، أو وجد معه وارث محجوب فتوقف التركة ، وإن كان الحمل غير محجوب من الإرث ومعه ورثة آخرون فاختلف الفقهاء في مقدار ما يوقف له :

الشافعية: لا ينضبط الحمل، بل يدفع إلى أصحاب الفروض الذين لا يتغير أنصبتهم بتعدد الحمل، ويوقف باقي التركة إلى الولادة .

أبو حنيفة: يوقف له نصيب أربعة بنين أو نصيب أربعة بنات ويعطي بقية الورثة أقل الانصاء .

وعلى القاضي أن يأخذ كقبلاً من الورثة الذين تتغير أنصبتهم بتعدد الحمل احتياطاً له<sup>(4)</sup> .

### كيفية توريث الحمل:

يعامل الحمل بأحسن أحواله في الميراث، والوارث الآخر، معه يعامل بأسوأ حاله وما بقي من الفروض يحفظ حتى الولادة .

### تصحيح مسائل الحمل:

الأصل في تصحيح مسائل الحمل أن تصحح المسألة على تقديرين ، على تقدير أن الحمل ذكر ، وعلى تقدير أن الحمل أنثى ثم تنظر بين تصحيح المسألتين :

(أ) فإن توافقتا بجزء فاضرب وفق احدهما في جميع الآخر.

(<sup>1</sup>) الأحقاف /15.

(<sup>2</sup>) لقمان /14.

(<sup>3</sup>) الفقه الإسلامي وأدلته د/ وهبه الزحيلي 7884/10.

(<sup>4</sup>) المرجع السابق 7886/10.



ب) وان تباينتا فاضرب كل أحدهما في جميع الآخر .  
الحاصل تصحيح المسألة <sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث : حق الطفل في الوصية إذا كان حاملاً أو طفلاً:

تصح الوصية بالحمل والحمل إذا أتت به لأقل من ستة أشهر منذ التكلم بالوصية ، والوصية للحمل صحيحة بلا خلاف لأن الوصية كالميراث والحمل يرث، فتصح الوصية له ، فإذا ورث الحمل ، فالوصية له أولى ، قال الزيلعي ، والشلي ، وصاحب الدرر والهداية من الحنفية : تصح الوصية للحمل وبالحمل إن ولدته أمه حياً لأقل مدة الحمل وهي ستة أشهر من وقت الوصية <sup>(2)</sup>.

وقال الشافعية : تصح الوصية لحمل وتنفذ إذا انفصل حياً ، وعلم وجوده عند الوصية.  
وقال الحنابلة : تصح الوصية بالحمل إذا كان مملوكاً، وتصح الوصية بالحمل إذا أتت به حياً لأقل من ستة أشهر إن كانت ذات زوج ، لأن الظاهر وجوده عند الوصية.

وقال المالكية : تصح الوصية للموصى له سواء كان موجوداً حين الوصية ، أم منتظر الوجود كالحمل <sup>(3)</sup>.  
واقضت المادة 25 من القانون رقم 17 بإصدار قانون الوصية في مصر- وهو مأخوذ عن كتاب الأحكام الشرعية لقدرى باشا ، بأنه تصح الوصية للحمل في الأحوال الآتية :

- 1- إذا أقر الموصي بوجود الحمل وقت الوصية وولد حياً لخمسة وستين وثلاثمائة يوم من وقت الوصية.
  - 2- إذا لم يقر الموصي بوجود الحمل وولد حياً لسبعين ومئتي يوم على الأكثر من وقت الوصية، مالم تكن الحامل وقت الوصية معتدة لوفاة أو فرقة بائنة ، فتصح الوصية إذا ولد حياً <sup>(4)</sup>.
- والخلاصة : أن الشريعة الإسلامية في الفقه الإسلامي أثبتت حق الطفل في الوصية لأنه ضعيف ومحتاج إليها، وقد سبقت تلك التنظيمات التي تبحث للطفل عن حقوق مالية يستعين بها على هذه الحياة الصعبة .

### المطلب الرابع : حق الطفل في النفقة إذا كان حاملاً أو طفلاً:

النفقة واجبة للطفل على الأب لقوله تعالى: (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) <sup>(5)</sup>، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله عندي دينار، فقال: أنفقه على نفسك ، قال: عندي آخر ، قال : أنفقه على ولدك ، قال: عندي آخر، قال: أنفقه على أهلِكَ الحديث <sup>(6)</sup> فالنفقة واجبة على الأب، فكما فكما يلزمه أن ينفق على نفسه فكذلك يلزمه أن ينفق على ولده وأطفاله لأنه بحاجة إليه ، فإن لم يكن هناك أب ، أو كان ولكنه معسر، وهناك جد موسر وجبت عليه نفقة ولد الولد وإن سفل وبه، قال ابوحنيفة <sup>(7)</sup> ، واتفق الفقهاء على أنه إذا كان الأب موجوداً وموسراً أو قادراً على الكسب فعليه و حده نفقة الصغار لا يشاركه فيها أحد لقوله تعالى: (وعلى

<sup>(1)</sup> المرجع السابق 10 / 7889.

<sup>(2)</sup> الفقه الإسلامي وأدلته د/وهبه الزحيلي 10/7464 ط الرابعة 2002م دار الفكر.

<sup>(3)</sup> المرجع السابق.

<sup>(4)</sup> رعاية الأطفال في الإسلام للمستشار/البشري الشوريجي 40 الناشر المعارف بالإسكندرية ط 1985م.

<sup>(5)</sup> البقرة/233.

<sup>(6)</sup> رواه احمد 209/2 ، وأبو داود 1691 ، والحاكم في المستدرک 415/1.

<sup>(7)</sup> البيان في مذهب الإمام الشافعي لأبي الحسن العمراني الشافعي البجلي 11/246 دار المنهاج.



المولود له ...<sup>(1)</sup>. أما إذا كان الأب غير موجود . أو كان فقيراً عاجزاً عن الكسب لمرض أو كبر أو نحو ذلك كانت نفقة الصغار على الموجود من الأصول ذكراً كان أو أُنثى إذا كان موسراً .

وذهبت الشافعية إلى أنه إذا لم يوجد الأب أو كان عاجزاً وجبت النفقة على الأم لقوله تعالى: (لا تضار المرأة بولدها) <sup>(2)</sup> ولأنه إذا وجبت النفقة على الأب ، وولادته من جهة الظاهر ، فلأن تجب على الأم ، وولادتها مقطوع بها أولى . وقال الحنابلة : إن لم يكن للولد الصغير أب ، وجبت نفقته على كل وارث على قدر ميراثه ، لقوله تعالى: (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) <sup>(3)</sup> ثم قال: (وعلى الوارث مثل ذلك) <sup>(4)</sup> ، فأوجب على الأب نفقة الصغار ثم عطف الوارث عليه <sup>(5)</sup> .

والخلاصة : أن الشريعة الإسلامية ألزمت الأب أو من يقوم مقامه في حالة عدم وجوده أو مع وجوده، إن كان معسراً، أن ينفق على الطفل لأن الطفل في هذه المرحلة محتاج إليها وهذا من أبسط حقوقه التي شرعه له الدين الإسلامي .

### المطلب الخامس : حق الطفل إذا كان يتيماً

الشريعة الإسلامية اهتمت بشأن اليتيم اهتماماً بالغاً من ناحية كفالته وتربيته ومعاملته وضمان معيشتته ، حتى ينشأ عضواً نافعاً في المجتمع ، ينهض بوجباته ، ويقوم بمسئوليته ، ويؤدي ماله وما عليه على أحسن وجه وأنبأ معنى ، فمن اهتمام القرآن الكريم بشأن اليتيم أمره بعدم قهره والخط من شأنه وكرامته ، فقد قال تعالى: (فأما اليتيم فلا تقهر) <sup>(6)</sup> ونجد الرسول الرسول صلى الله عليه وسلم يبحث على كفاية اليتيم ، والاهتمام بتربيته ، (فَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ هَكَذَا) وَقَالَ : بِأَضْبَعِيهِ السَّبَّابَةِ وَالْوَسْطَى ﴿٧﴾ ، = حفظ مال اليتيم وتميته : حافظت الشريعة الإسلامية على أموال الأيتام ، ودعت إلى تميها ، واستثمارها حرصاً على أموالهم من الضياع ، أو التبدد دون مقابل إذا كان القائم عليها غنياً مكتفياً بماله قال تعالى: (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن أنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم) الآية <sup>(8)</sup> .

وحذر من التفريط في أموالهم ، أو انتهابها ، أو الانتقاص منها فقال تعالى: (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم النار) <sup>(9)</sup> .

وأمر بإعطاء اليتامى حقوقهم كاملة ، وعدم إعطائهم الخبيث وأخذ الطيب فقال سبحانه: ( وأتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) <sup>(10)</sup> .

ونجد السنة النبوية تهتم بحفظ مال اليتيم ، والاتجار به ، وتميئته حتى يستطيع إن يعيش الطفل داخل المجتمع وكان والديه لم يموتا ، ولا يشعر باليتيم ، فلا يقع في الجحوش والانحراف ، (فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

<sup>(1)</sup> البقرة /233.

<sup>(2)</sup> البقرة/233.

<sup>(3)</sup> البقرة /233.

<sup>(4)</sup> البقرة /233.

<sup>(5)</sup> الفقه الإسلامي وأدلته 7416/10.

<sup>(6)</sup> في سورة الضحى / 9.

<sup>(7)</sup> فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، العسقلاني ، ج 10 ، ص 450 ، رقم الحديث : 6005 ، ط 1 عام 1987م.

<sup>(8)</sup> سورة النساء /6.

<sup>(9)</sup> سورة النساء / 10.

<sup>(10)</sup> سورة النساء /2.





(اللَّهُمَّ! إِنِّي أُرْجِحُ حَقَّ الضَّعِيفَيْنِ: اليتيم والمرأة) (1)، قال الألباني (2)، ومعنى أرح: الحرح وهو الإثم عن ضيع حتما وحذر من ذلك تحذيرا بليغا وزجر عنه زجراً أكيدا (3).

واليتيم كونه محروماً من كفالة الأب وتوجيهه يكون أقرب إلى المخاطر والفساد، وضرره لا يتوقف على اليتيم بل يتعدى إلى غيره من المجتمع لذا رعته الشريعة الإسلامية رعاية بالغة، وذلك بالمحافظة عليه وعلى ماله، قال تعالى: (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً، إن الذين ياكلون أموال اليتامى ظلماً إنما ياكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً). (4) وقد جاء القرآن بالتشديد في أكل أموال اليتامى، وأمر بمخالطة أموال اليتامى وتميئها وزيادتها والمحافظة عليها قال تعالى: (وان تخلطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح) (5). وجعل كفالة اليتيم باباً إلى الجنة فقال صلى الله عليه وسلم: (أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين وأشار بإصبعه السبابة والوسطى) (6) وقال عليه الصلاة والسلام: (من عال ثلاثة من الأيتام كان كمن قام ليلة وصام نهاره، وغدا وراح شهراً سيفه في سبيل الله، وكنت أنا وهو في الجنة كما أن هاتين أختان، وألصق إصبعيه السبابة والوسطى) (7).

### المطلب السادس: حق الطفل إذا كان لقيطاً

واللقيط: هو اسم للطفل الذي يوجد مطروحاً خوفاً من العيلة أو فراراً من التهمة والتقاط الطفل فرض لقوله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى) (8) وقوله: (وافعلوا الخير لعلكم تفلحون) (9) ونفقته من بيت مال المسلمين لما روى من أن رجلاً من بني سلم قال: وجدت منبواً على عهد عمر رضي الله عنه، فأخذته، فذكره عريتي لعمر رضي الله عنه، فلما رأيته قال: عسى الغوير أبوساً، فقال عريتي: يا أمير المؤمنين إنه رجل صالح، لا يهتم في ذلك؟ فقال عمر: أهو كذلك؟ قال: نعم، فقال عمر: أذهب فهو حر، وولاءه لك، وعلينا نفقتة (10) وكل ما وجد مع اللقيط من مال فهو له (11) لأن الصغير يملك وكل من يملك فكل ما كان بيده فهو له، وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي، وقال ابن قدامة: وذلك لأن الطفل يملك وله يد صحيحة بدليل أنه يرث ويورث، ويصح أن يشتري له وليه ويبيع له، إذا ثبت هذا فكل ما كان متصلاً به أو متعلقاً بمنفعته فهو تحت يده، ويثبت بذلك ملكاً له في الظاهر (12)

وقال ابن رجب: لو وجد مال مشدود على اللقيط وبجته مال ظاهر أو مدفون دفناً طرياً فإنه يحكم له به (13)

(1) صحيح سنن ابن ماجه، الألباني، ج2، ص298، رقم الحديث: 2967، ط3 عام 1988م، المكتب الإسلامي بيروت لبنان.

(2) هو محمد ناصر الدين الألباني، محدث معاصر، حقق كثيراً من كتب السنة المطهرة.

(3) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج1، ص361.

(4) النساء/9،10.

(5) آل عمران/220.

(6) رواه البخاري وأبو داود.

(7) رواه ابن ماجه.

(8) المائدة/2.

(9) الحج/77.

(10) أخرجه مالك في الموطأ 738/2 والشافعي في الأم 293/3، والبعوي في شرح السنة 2213، والبيهقي في السنن الكبرى 201/6.

(11) المحلى لبني حزم 162/9.

(12) المغني لبني قدامة 116/6.

(13) القواعد لبني رجب ص 250 ط الأولي.



واللقيط حر يعامل في نفسه وماله كالأحرار ، لأن الأصل في الإنسان الحرية ، وأيضاً هو مسلم يعامل بأحكام المسلمين ، لأن الظاهر فبين يوجد في بلاد المسلمين يحكم بإسلامه<sup>(1)</sup> .

وقد أورد الفقهاء أحكاماً كثيرة تتعلق باللقيط نختار منها ما يتعلق بحقوقه التي بينها الفقهاء منها :

- 1- اللقيط كما يقول الماوردي صغير منبوذ لا كافل له وهو في حاجة ماسة إلى التعهد لنا فإن التقاطه واجب على الكفاية<sup>(2)</sup> .
- 2- والملتقط أحق بـلتقاطه من غيره ، ولا يأخذه الحاكم منه إلا لسبب جوهري في عدم قدرته على معاملته أو تربيته.
- 3- إذا وجد مع اللقيط مال كان أحق به ، وهو ملك له ، وينفق عليه الملتقط منه بإذن القاضي.
- 4- إذا ادعى اللقيط غير الملتقط وأثبت نسبه ينزع من يد الملتقط ، ويسلم لمن ادعى نسبه لأن في هذا مصلحة له في ثبوت نسبه.
- 5- إذا لم يكن ثمة من ينفق عليه فيجب على الدولة أن تتولى الإنفاق عليه ، فالدولة ولي من لا ولي له<sup>(3)</sup> .

فـاللقيط في الشريعة الإسلامية طفل ضعيف يحتاج إلى الرعاية والحضانة والنفقة والسكني ، لذا فقد نظمت طريقة كفالته وولائه<sup>(4)</sup>.

### المحور الثاني : حقوق الطفل الأدبية :

يقصد بحقوق الطفل الأدبية ما يسمو بالطفل من إحساس والثقة والأمن ، وما يسمو بروحه وتكوينه المعنوي ، وهيبته للاستقامة وأتباع الخير بدون معاناة أو اختلال بالشخصية ، وما يجعل المجتمع ينظر إليه باحترام وتقدير ويشمل هذا المحور المطالب الآتية:

**المطلب الأول : حق الطفل في اختيار الاسم الحسن**

**المطلب الثاني : حق الطفل في النسب الثابت الصحيح**

**المطلب الثالث : حق الطفل في الحضانة الآمنة**

**المطلب الرابع : حق الطفل في التربية والتعليم**

### المطلب الأول : حق الطفل في اختيار الاسم الحسن

يقول ابن القيم رحمه الله تعالى : لما كانت الأسماء قوالب للمعاني ودالة عليها اقتضت الحكمة أن يكون بينها ارتباط وتناسب ، وأن لا يكون معها بمنزلة الأجنبية المحض الذي لا تعلق له بها لأن حكمة الحكيم تأتي ذلك والواقع يشهد بخلافه ، بل للأسماء تأثير في المسميات والمسميات تأثير عن أسمائها في الحسن والقبح ، والخفة والثقل والطاقة والكثافة ، وكان صلى الله عليه وسلم يستحب الاسم الحسن ، وندب صلى الله عليه وسلم جماعة إلى حلب شاة فقام رجل يحملها فقال : ما أسمك؟ قال : مرة فقال : اجلس ، فقام آخر فقال : ما أسمك؟ قال : أظنه قال : حرب فقال : اجلس فقام آخر ، فقال : ما أسمك؟ فقال : يعيش ، قال : أحلبها ، وكان صلى الله عليه وسلم يكره الأسماء المنكرة الأسماء ، ويكره العبور فيها ، كما عبر صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية عندما وصل سهيل للتفاوض مع النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : سهل الأمر.

(1) الأم للإمام الشافعي ومختصر المزني بهامشه 132/3.

(2) الإقناع للشيخ الخطيب 87/2.

(3) رعاية الأطفال في الإسلام 74.

(4) البيان في مذهب الإمام الشافعي 7/8.



وقد أمر أمته بتحسين أسمائهم وأخير أنهم يدعون يوم القيامة بها ، ولما كان الاسم الحسن يقتضى - مسماه ويستدعيه من قرب قال النبي صلى الله عليه وسلم ، لبعض قبائل العرب وهو يدعوهم إلى الله وتوحيده: (يا بني عبدا لله إن الله قد أحسن اسمكم واسم أبيكم) .

ولما كان أحب الأسماء إلى الله ما اقتضى أحب الأوصاف إليه كعبدالله وعبدالرحمن ، وكان إضافة العبودية إلى اسم الله واسم الرحمن أحب إليه من إضافتها إلى غيرها كالقاهر والقادر وذلك لأن التعلق الذي بين العبد وبين الله هو تعلق العبودية المحضة .

وكان أصدق الأسماء اسم همام والحارث إذ لا ينفك مساهما عن حقيقة معناها ، ولما كان الملك الحق لله وحده ولا ملك على الحقيقة سواه كان أخنع اسم وأوضعه عند الله وأغضبه له شاهان شاه أي ملك الملوك وسلاطين السلاطين ، فان ذلك ليس لأحد غير الله ، فتسمية غيره بهذا من أبطل الباطل ، والله لا يحب الباطل. <sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني : حق الطفل في النسب الثابت الصحيح

النسب أقوى الدعائم التي تقوم عليها الأسرة ويرتبط بها أفرادها برباط دائم من الصلة التي تقوم على أساس وحدة الدم ، فالطفل جزء من أبيه ، والأب بعض من ولده ، ورواظة النسب هي نسيج الأسرة التي لا تنفطم عراه ، وهي نعمة عظمي أنعمها الله على الإنسان ، إذ لولاها لتفككت أواصر الأسرة ، وذابت الصلات بينها ، ولما بقي أثر من حنان وعطف ورحمة بين أفرادها ، لذا امتن الله على الإنسان بالنسب فقال سبحانه: ( وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً ، وكان ربك قديراً ) <sup>(2)</sup> . ورعاية النسب أحد مقاصد الشريعة الإسلامية ، ومنع الشرع الآباء من إنكار نسب الأولاد ، وحرم على النساء نسبة ولد إلى غير أبيه الحقيقي ، فقال صلى الله عليه وسلم: ( أما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم ، فليست من الله في شيء ، ولن يدخلها الله جنته ، وأما رجل مجد ولده وهو ينظر إليه ، احتجب الله منه ، وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين يوم القيامة ) <sup>(3)</sup> . ومنع الشرع أيضاً الأبناء من انتسابهم إلى غير آبائهم فقال صلى الله عليه وسلم: ( من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم فالجنة حرام عليه ) <sup>(4)</sup> .

وحرمت الشريعة الإسلامية نظام التبني وأبطلته بعد أن كان في الجاهلية ، وقد تبني النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة ونزل قوله تعالى: ( ادعوهم لأبائهم هو أفسط عند الله ) <sup>(5)</sup> ، فالحق يوجب نسب الابن إلى أبيه الحقيقي <sup>(6)</sup> . والشريعة الإسلامية أعطت الطفل حقه في النسب وبيئت أن أسباب ثبوت النسب يكون بالزواج الصحيح وبين أحكامه وكذلك أحكام الزواج الفاسد والوطء بشبهة كل ذلك موضح في كتب الفقهاء رحمهم الله فليرجع إليه .

### المطلب الثالث : حق الطفل في الحضانة الآمنة

<sup>(1)</sup> زاد المعاد في هدي خير العباد لبن القيم 6/2 المطبعة المصرية ومكتباتها.

<sup>(2)</sup> الفرقان / 54.

<sup>(3)</sup> رواه ابو داوود والنسائي وابن ماجه وابن حبان.

<sup>(4)</sup> رواه البخاري ومسلم وأحمد.

<sup>(5)</sup> الأحزاب / 5.

<sup>(6)</sup> الفقه الإسلامي وادلته 7247/10 مرجع سابق.



**تعريف الحضانة:** هي حفظ الولد في بيته ، وذهابه ، ومجئته ، والقيام بمصالحه ، أي في طعامه ولباسه وتنظيف جسمه وموضعه وتربيته<sup>(1)</sup> ، ومن الحقوق المهمة للطفل بعد افتراق الزوجين حق الحضانة حيث يسان الطفل ، ويحافظ عليه من الجنوح والاحتراف ، ويكون تحت رعاية والديه ، ونصيب الأم من هذه الحضانة أعظم بكثير من نصيب الأب إن لم نقل إنها تنفرد بها دونه عن رضا منها وقبول ، ولكن إذا وقعت الفرقة بينها ، فهنا يحصل النزاع في الحضانة ويظهر السؤال : من له الحق في الحضانة؟ أو لمن تكون له حضانة الولد الصغير ذكراً كان أو أنثى؟ وهل هي للأم أو للأب؟ وما هي الشروط الواجبة فحين يستحق الحضانة؟ وترتيب المستحقين للحضانة؟ وأجرة الحضانة؟ ومكان الحضانة؟ ومدة الحضانة؟ وما علاقة الوالد بالمحزون في أثناء فترة الحضانة؟ وماذا يفعل بالمحزون عند انتهاء فترة الحضانة؟ ، نجد أن الشريعة الإسلامية تجيب على كل هذه الأسئلة وهي التي تحرص على حفظ هذا الطفل من الجنوح والمحافظة عليه ، حتى ينشأ حدثاً صالحاً لا يشعر أن أيّاً من الأبوين قد جنى عليه بسبب هذا الفراق الذي طرأ عليها.

**من له حق الحضانة:** الأصل في الحضانة أنها للسواء. ولأنهن أشفق وأرفق وأهدى إلى تربية الطفل<sup>(2)</sup> ، وأصبر على القيام بها ، وأشد ملازمة للأطفال<sup>(3)</sup> ، ولكن إذا امتنعت الأم عن الحضانة هل تجبر عليها؟ للعلماء رأيان ، والراجح ينظر ما فيه مصلحة للطفل<sup>(4)</sup> ، والنساء هن الأحق بالحضانة، فإن عدمن فالحضانة للرجال ، وإن اجتمع الرجال والنساء وكلهم من أهل الاستحقاق قدم النساء من حيث الجملة ، مع اختلاف في بعض الجزئيات ، وهم ليسوا في مرتبة واحدة كما وضحها الفقهاء رحمهم الله تعالى انظر تفصيل ذلك في كتب الفقهاء<sup>(5)</sup>.

**وقد اشترط الفقهاء رحمهم الله تعالى شروطاً لمن تثبت له الحضانة وهي:**

- 1- البلوغ والعقل ، 2- الحرية ، 3- الإسلام ، 4- الأمانة في الدين ، 5- أن تكون الحاضنة مأمونة على المحزون ، 6- القدرة على الحضانة ، 7- الخلو من المرض المضر- بالمحزون ، 8- أن لا تكون الحاضنة متزوجة من أجنبي ، وتفصيل كلام الفقهاء والأدلة على هذه الشروط مبسوطه في كتب الفقهاء فليرجع إليها<sup>(6)</sup>.
- وهناك أحكام عامة للحضانة :-**

منها أجرة الحضانة ، ومكانها ، ومدتها ، تحدث عنها الفقهاء بالتفصيل فليراجع في مواضعه<sup>(7)</sup> . ومن هنا يتضح أن الشريعة الإسلامية لم تترك الطفل يضيع عندما يحصل الفراق بين الزوجين بل أوجبت على الأم الحانية أن تحافظ على هذا الطفل ، وألزمتها به عند الضرورة واحتياج الطفل لها ، كما ألزمت الأب النفقة على الحاضنة ودفع الأجرة المناسبة ، بدون ظلم لأحدهما على الآخر ، مراعية حق الطفل وحفظه من الوقوع فيما لا تحمد عقباه .

## المطلب الرابع : حق الطفل في التربية والتعليم

(1) الشرح الكبير ، للرديري ، ج2 ، ص526 ، مرجع سابق 0 ورد المختار على الدر المختار ، في فقه الحنفية لابن عابدين ، ج3 ، ص555.

(2) البدائع ، الكاساني ، ج4 ، ص41.

(3) معنى المحتاج ، للشرييني ، ج3 ، ص452.

(4) المفصل في أحكام المرأة ، د0 عبد الكريم زيدان ، ج10 ، ص10.

(5) فتح القدير على الهداية والعناية ، ابن المهام ، ج3 ، ص314 ، ط1 عام 1315هـ ، بمصر ، المهذب وشرحه المجموع ، النووي ، ج17 ، ص167

الشرح الكبير ، الرديري ، ج2 ، ص526 ، المغني ، ابن قدامة ، ج7 ، ص622

(6) المفصل في أحكام المرأة ، د0 عبد الكريم زيدان ، ج10 ، ص30-48.

(7) المرجع السابق ، ج10 ، ص54-83



لقد تعلم زيد بن ثابت اللغة السريانية ، و اختاره الصحابة وقدموه للنبي - صلى الله عليه وسلم - ورشحوه له لعلمهم بقدرات. وميوله اللغوية ، واستطاعته تنفيذ رغبة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في تعلم السريانية <sup>(1)</sup> وهذا يصح دليلاً على توجيه الحدث حسب ميوله العلمية ، ورغباته النفسية ، لأنه ادعى لتعلمه بسهولة ويسر- وبراعته به ، وثوقه على أقرانه ، وقد قرر هذا أيضاً علماء السلف رضوان الله عليهم ، فهذا ابن سينا يروي أنه : ليس كل صناعة - مهنه ، يرومها الصبي ممكنة له مواتية ، ولكن ينبغي له أن يزاول ما شاكله طبعه وناسبه <sup>(2)</sup> .

وروي أن يونس بن حبيب كان يتردد على الخليل أحمد الفراهيدي ليتعلم منه العروض والشعر ، فصعب ذلك عليه ، فقال له الخليل يوماً : من أي بحر قول الشاعر :

إذا لم تستطع شيئاً فدعه

وجاوزه إلى ما تستطيع

ولما عجز يونس بن حبيب عن الإجابة طالبه الخليل بن أحمد بتنفيذ الشطره الثانيه من بيت الشعر محل السؤال ، وكان الإمام البخاري في أول أمره يحاول تعلم الفقه والتبحر فيه ، فقال له محمد بن الحسن : اذهب واشتغل بعلم الحديث ، عندما رآه مناسباً لقدراته وألقى به وأقرب إليه ، وقد أطاع البخاري ومن ثم صار على رأس أهل الحديث بل وإمامهم <sup>(3)</sup> . ولقد أهتم المربون المسلمون بمراعاة ميول الحدث في تعليمه لينبع في ذلك ويحقق أفضل ما يمكن تحقيقه لنفسه وأمته ، وقد أشار ابن سينا إلى ذلك فقال " فإذا فرغ الصبي من تعلم القرآن وحفظ أصول اللغة ، نظر عند ذلك إلى ما يراد أن تكون صناعته فوجه لطريقه ، فإذا أراد مديره به الكتابة ، أضاف إلى دراسة الرسائل ، والخطب ، ومفاضلات الناس ، ومحاوراتهم ، وما أشبه ذلك وطروح الحساب ، ودخل به إلى الديوان ، وعنى بخطه ، وإن أريد أخرى أخذ به فيها بعد أن يعلم مدير الصبي ، أن ليس كل صناعة يرومها الصبي ممكنة له مواتية ، لكن ما شاكل طبعه وناسبه وإنه لو كانت الآداب والصناعات تحيب وتنقاد بالطلب والمرام دون المشاكلة والملاءمة إذا ما كان أحد غفلاً من الأدب وعارياً من صناعة ، وإذا لاجمع الناس كلهم على اختيار أشرف الآداب وأرفع الصناعات " . ويستمر ابن سينا في تفصيل هذه الناحية ويضرب أمثلة على ذلك منها : إن الأدب مثلاً سهل على قوم وصعب على آخرين ، وإن إنساناً يختار دراسة الحساب وآخر يختار علم الهندسة ، وآخر يختار علم الطب ، وربما وجدت إنساناً يكره جميع الآداب والصنائع فلم يتعلق بشيء منها على الرغم من اهتمام أهلهم وإتقافهم الأموال الطائفة على أولئك الأبناء في سبيل تعليمهم وتأديبهم فيقول : (( فلذلك ينبغي لمؤدبي الصبي إذا رام اختيار الصناعة أن يزن أولاً طبع الصبي ويسر قريحته ويختبر ذكاه فيختار له إحدى الصناعات بحسب ذلك ، فإذا اختار له إحدى الصناعات تعرف قدر ميله إليها ورغبته فيها ونظر هل جرت منه على عرفان أم لا وهل أدواته وآلاته مساعدة له عليها أم خاذلة ثم يبيت العزم فإن ذلك أحزم في التدبير وأبعد من أن تذهب أيام الصبي فيما لا يؤتبه ضياعاً )) <sup>(4)</sup> ، وأرى أن للبحث في أهلية الولد للنمو والتفوق في علم من العلوم أو صناعة من الصناعات صلة صلة بواجب الكفاية في الفقه . وقد فصل البحث في هذه الناحية أبو إسحاق الشاطبي <sup>(5)</sup> في كتابه الموافقات ، فيبين أن طلب الكفاية كما يقول العلماء بالأصول بأنه متوجب على الجميع لكن إذا قام به بعضهم سقط عن الباقي وما قالوه صحيح

<sup>(1)</sup> أنظر : الإصابة في تميز الصحابة ، لابن حجر العسقلاني ، ج1 ، ص80 ، ط1 عام 1970م ، مكتبة الكليات الأزهرية بمصر.

<sup>(2)</sup> السياسة ، لابن سينا ، ص171.

<sup>(3)</sup> أنظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري ، المقدمة ، ص12.

<sup>(4)</sup> الفكر التربوي مختارات ، د. محمد ناصر ، ج7 ، 243 ، وكالة المطبوعات - الكويت - عام 1977م.

<sup>(5)</sup> ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي المالكي الشهير بالشاطبي أبو إسحاق ، توفي عام 790هـ ، أنظر : معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، ج1 ، ص118.



من جهة كلي الطلب وأما من جهة جزئية ففيه تفصيل وينقسم أقساماً وربما تشعب تشعباً طويلاً ويمكن تلخيص ذلك في الأقسام الآتية<sup>(1)</sup>:

النصوص الدالة على ذلك كتأويله تعالى: (وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون)<sup>(2)</sup>

ما يثبت من القواعد الشرعية القطعية من هذا المعنى كالإمامة الكبرى والصغرى فإنها إنما تعين على من فيه أوصافها المرئية لا على كل الناس ، وسائر الولايات بتلك المنزلة ، إنما يطالب بها شرعاً ممن كان أهلاً للقيام بها ، وما وقع من فتاوى العلماء ، وما وقع أيضاً في الشريعة من هذا المعنى ، فمن ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم : ﴿عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ إِيَّيْ أَرَاكَ ضَعِيفًا وَإِيَّيْ لَكَ مَا أَحْبُّ لِنَفْسِي - لَا تَتَأَمَّرَنَّ عَلَيَّ اثْنَيْنِ وَلَا تَوَلَّيَنَّ مَالَ يَتِيمٍ﴾<sup>(3)</sup>.

وكلا الأمرين من فروض الكفاية ، ومع ذلك فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها. ويقول الشاطبي بعد ذلك : (( وعلى هذا المعنى جرى العلماء في تقرير كثير من فروض الكفايات ، فقد جاء عن مالك أنه سأل عن طلب العلم أفرض هو ؟ فقال : أما على كل الناس فلا ، يعني الزائد على فرض العين . وقال أيضاً : أما من كان فيه موضع للإمامة فالاجتهاد في طلب العلم عليه واجب والأخذ في العناية بالعلم على قدر النية فيه)). ولا يوجد في التاريخ دين مثل دين الإسلام حرص على تعليم أبنائه ، وهذا معترف به من قبل أعداء الإسلام قبل غيرهم فهذا الدكتور ((أثر آر بري )) أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة (( كبرج )) يقول :- للإسلام على الجنس البشري مآثر تدعو إلى الإعجاب ، وتستدعي الشكران ، ولدينا مؤلفات عدة تصف ما أسهم به المسلمون في ترقية الفنون والآداب ، والعلوم ، والسياسة ، ومن الواضح أن المسلمين ما كانوا يصلون إلى تحقيق هذه الأهداف العلمية الرفيعة لولا حرصهم البالغ على التعلم ، والتعليم ذلك الحرص الذي تميزت به الشعوب الإسلامية خلال تاريخها الطويل فهب رجالها ونساؤها مستجيبين لدعوة الرسول - صلى الله عليه وسلم - اطلبوا العلم ولو في الصين<sup>(4)</sup> . وفي عملية البناء العلمي والفكري لا بد من وضوح الأركان والأسس التي يسير عليها الوالدان لكي يضمنوا لطفلها البناء السليم والعلم الغزير والأفكار الصحيحة. لأن هذا البناء يعد من أهم ما يكون الطفل لأنه بناء العقل ، فإذا كان سليماً كان الخير والبشر للوالدين وإذا كان غير ذلك فقد أنجبا عدواً لها يجارها من داخلها ويؤدي بها إلى هاوية جهنم والعياذ بالله تعالى ، وقد حث الإسلام على غرس حب العلم في بداية حياة الطفل وهذا من أعظم حقوقه.

غرس حب العلم وآدابه في الطفل :-

إن حب العلم وآدابه من أهم ما يقي الأطفال من الانحراف والجنوح إلى المحظورات الشرعية ، لأن الشأن في العلم السليم وعلى رأسه علم الدين ، وعلم ما يقرب من الله أن يقي الإنسان من سخط الرب ، وأن يحمل على طاعته وعدم الوقوع في محرماته وقد وضع النبي - صلى الله عليه وسلم - قاعدة أصلية بكسر - مرحلة الطفولة في التعلم وطلب العلم تناقلتها الأجيال كلها جيلاً بعد جيل ، فغدت تستنهض هم الآباء لحث أبنائهم على طلب العلم وحبه ، فقد ورد في

(<sup>1</sup>) الشاطبي - الموافقات ج 1 ، ص 167 ، دار المعرفة ، ط 2 عام 1395هـ - 1975م.

(<sup>2</sup>) التوبة / 122.

(<sup>3</sup>) رواه مسلم في كتاب الأمانة ، أنظر : مختصر صحيح مسلم ، ص 328 ، رقم الحديث : 1204.

(<sup>4</sup>) عن مقدمة كتاب (( تاريخ التربية الإسلامية )) ، د 0 أحمد شلي ، ط 7 ، عام 1980م ، مكتبة النهضة المصرية.



الحديث: ﴿عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَلَبُ الْعِلْمِ (1) فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَوَاضِعُ الْعِلْمِ عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ كَقُلَادِ الْخَنَازِيرِ الْجَوْهَرِ وَاللُّؤْلُؤِ وَالذَّهَبِ﴾ (2)، ومن الواضح أن كل واحد يتعلم ما يلزمه من علم الدين ، وهذا فرض عين عليه ، ثم لا بد أن يوجد في الأمة من يعرف من الدين ما يجعله من أهل الفقه والاجتهاد وهذا فرض كفاية ، كما يجب أن يوجد في الأمة من يعرف من العلوم الدينية التي هي من فروض الكفاية ، ولا شك أن الطفل من الأمة ، ومن الخير تهيئته لتعلم ما ذكرنا من العلوم كلما وجد منه قابلية لذلك ، سواء كان المتعلم صغيراً – فيتعلم ما يلزمه - أم كبيراً رجلاً أو امرأة صبياً أم بنتاً ، وهو أفضل العبادات التي هي من النوافل التي يتقرب فيها العبد من ربه ، لهذا كانت فترة الطفولة أخصب فترة في البناء العلمي والفكري للطفل ، فقد روى الطبراني (3) عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : مثل الذي يتعلم العلم في صغره كالنقش على الحجر ، ومثل الذي يتعلم العلم في كبره كالذي يكتب على الماء .

وقد أورد السخاوي في المقاصد الحسنة عدداً من الأحاديث التي تؤيد هذا المعنى منها :

ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : ﴿من تعلم القرآن في شبابه اختلط القرآن بلحمه ودمه ، ومن تعلمه في كبره فهو يفلت منه ولا يترك ، فله أجر مرتين﴾ رواه البيهقي (4) والدليلي والحاكم (5) .  
وقال ابن عباس : (( من قرأ القرآن قبل أن يحتلم فهو ممن أوتي الحلم صبياً )) .

ولقد وعى الصحابة والتابعون وأصحاب الحديث أن تعلم الصغار له كبير الأثر في نشوء الطفل العلمي ويجعله أقوى ثباتاً وأرسخ في الذاكرة مما يتعلمه الإنسان وهو كبير وقد أورد الخطيب البغدادي (6) ، طاقة من حياة السلف الصالح واهتمامهم بالأطفال فهذا الحسن يقول : قدموا إلينا أحداثكم فإنهم أفرغ قلوباً وأحفظ لما سمعوا ، وهذا سعيد بن رحمة الأصبجي يقول : كنت أسبق إلى مجلس عبد الله بن مبارك بليل معي أقراني لا يسبقني أحد ، ويحيى هو مع الأشياخ فقبل له : قد غلبنا عليك هؤلاء الصبيان فقال : هؤلاء أرجى عندي منكم ، أتم كم تعيشون هؤلاء عسى الله أن يبلغ بهم قال سعيد : فما بقي أحد غيري . وهذا الأعمش يروي فيقول : رأيت إسماعيل بن رجاء يأتي صبيان الكتاب فيحدثهم لكي لا ينسى حديثه ، أما يحيى بن حميد الطويل أو غيره فيقول : أتينا حماد بن سلمة وبين يديه صبيان يحدثهم فجلسنا إليه حتى فرغ فقلنا له : يا أبا سلمة نحن مشايخ أهلك قد جئناك تركتنا وأقبلت على هؤلاء الصبيان . قال : رأيت فيما يرى النائم كأنني على شط نهر ومعني أدلة أسقى فيها فناولتها هؤلاء الصبيان ، وكان يحيى بن يمان إذا جاء غلام أمرده استقرأه على رأس سبعين من الأعراف ورأس سبعين من يوسف وأول الحديث فإن قرأه حدثه وإلا لم يحدثه (7) .

(1) المراد بالعلم هنا هو علم الذي يورث خشية الله ، وهو علم الدين ، أنظر : سنن ابن ماجه تعليق محمد فؤاد عبد الباقي ، ج 1 ، ص 80 .

(2) رواه ابن ماجه عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً ، أنظر : المقاصد الحسنة برقم 660 حيث قال العراقي : صحح بعض الأئمة بعض طرقه وقال المزي : إن طرقه تبلغ به مرتبة الحسن .

(3) بسند ضعيف قاله السخاوي في المقاصد الحسنة ، وأنظر : ضعيف الجامع بلفظ ( حفظ الغلام الصغير كالنقش في الحجر ) برقم 2726 وأشار إلى ضعفه ، مرجع سابق ، والحديث وإن كان ضعيفاً في سنده إلا أنه حجة في معناه .

(4) هو احمد بن الحسين بن علي ، ابوبكر ، من أئمة الحديث ، ولد عام 384هـ وتوفي عام 458هـ ، أنظر : الإعلام ، للزركلي ، ج 1 ، ص 116 .

(5) أنظر : المستدرک للحاكم ، ج 7 ، ص 19 .

(6) كتاب الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، تحقيق الدكتور 0 محمد رأفت سعيد ، ج 1 ، ص 42 .

(7) المرجع السابق ، ج 2 ، ص 42 .



وكان الحسن بن علي يقول لبنيه وبني أخته: تعلموا فإنكم صغار قوم اليوم تكونون كبارهم غداً، فمن لم يحفظ منكم فليكتب<sup>(1)</sup>، وكان عطاء بن أبي رباح يقول للغلمان: ((اكتبوا فمن كان لا يحسن كتبنا له، ومن لم يكن معه قرطاس أعطينا من عندنا))<sup>(2)</sup>. وكتب بديع الزمان الهمداني إلى ابن أخت له يحثه على الجد في طلب العلم فقال: ((أنت ولدي ما دمت، والعلم شأنك، والمدرسة مكانك، والقلم أليفك، والدفتر حليفك، فإن قصرت وما أخالك فغيري خليلك، والسلام))<sup>(3)</sup>.

### النتائج والتوصيات:

من أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها:

- 1- أن الطفل اليمني ومن خلال المنظمات الحكومية والأهلية يحتاج إلى رعاية أكبر وحماية أعظم إذ نجد قصوراً كبيراً في رعايته وعدم إعطائه حقوقه.
- 2- نجد أن الأسرة قد ضيعت حقوق الطفل وذلك من خلال ما يأتي:
  - (أ) في حالة وجود الأسرة الفقيرة التي لا تستطيع أن تقوم برعاية الطفل مادياً ومعنوياً.
  - (ب) الأسرة المفككة التي يوجد فيها الخلاف الكبير تجد الطفل ضائعة حقوقه فيها.
  - (ج) حالة الوفاة أو الطلاق يكون الطفل في هذه الأسرة قد ضاعت حقوقه.
- 3- نجد أن المجتمع لا يتعاون مع المؤسسات الحكومية والأهلية للوصول بالطفل إلى بعض حقوقه وذلك للجهل الكبير في المجتمع وعدم توعيته بحقوق الطفل.
- 4- الشريعة الإسلامية كما نراها في البحث قد أوجدت العلاج لكثير من القصور التي نراها في عدم تطبيق ما يستحقه الطفل من حقوق وواجبات ويمثل ذلك في النقاط الآتية:
  - (أ) الاهتمام بالطفل قبل مجيئه إلى الحياة وذلك باختيار الزوج والزوجة الصالحين.
  - (ب) إعطاء الطفل حقه في أثناء الحمل فلو اعتدي عليه فالإسلام يوجب الدية في حقه.
  - (ج) رعاية الطفل عند ولادته وحسن تسميته ورعايته بالعقيدة والرعاية والزام الأب بالنفقة عليه أو من يقوم مقامه في النفقة.
  - (د) إلزام تعليم الطفل مبادئ الإسلام وأن تكون الأسرة قدوة حسنة له، والاهتمام بتعليمه ما ينفعه في أمور دينه ودنياه.
  - (هـ) الاهتمام برضاة الطفل وأن الأم أحق بالرضاعة، وإذا حصل الخلاف بين الأبوين فينظر القاضي إلى ما يصلح الطفل ومن يقوم على رضاعته ورعايته في هذه المرحلة المهمة في حياته.
  - (و) الصحبة والرفقاء الصالحين من أهم حقوق الطفل من خلال اختيار الأسرة لهم ومراقبة الطفل في حسن الاختيار لهم.
- 5- هناك مؤسسات حكومية وأهلية عليها واجب كبير في توفير هذه الحقوق الخاصة بالطفل ومنها:
  - (أ) وزارة الشؤون الاجتماعية وذلك في إيواء الأطفال المشردين ورعايتهم وتقديم المساعدة لكي يصبحوا أعضاء نافعين في المجتمع، وكذلك المحافظة على اللقطاء الذين وجدوا في الشوارع أو بجوار مسجد.
  - (ب) وزارة التعليم وذلك باختيار المدرسين الأكفاء الذين يكونون قدوة حسنة لهؤلاء الأطفال.
  - (ج) وزارة الإعلام ببحث البرامج الهادفة والتعليمية التي يستفيد منه الأطفال وتساعدهم على حل مشاكلهم،

<sup>1</sup> عن ((الكفاية في علم الرواية)) للخطيب البغدادي، ص 29، المكتبة العلمية المدينة المنورة.

<sup>2</sup> الحدث الفاصل، للراحمزمي الفارسي، تحقيق محمد مجاز الخطيب، ص 3، ط عام 1971م دار الفكر بيروت.

<sup>3</sup> عن ((الهداية الإسلامية)) للشيخ محمد الحضر حسين، ص 228، ط عام 1976م دار ابن كثير.





- د) وزارة العدل التي تلزم الآباء أو من يقوم مقامهم لإعطاء الأطفال حقوقهم كاملة .  
 هـ) وزارة حقوق الإنسان التي عليها الواجب الأكبر في رعاية الأطفال ومتابعة كل الوزارات لإعطاء الأطفال حقوقهم .  
 و) المنظمات والجمعيات الأهلية التي تعنى بحقوق الطفل عليها الواجب الأكبر في رعاية الأطفال وإعطائهم حقوقهم .  
 ز) الجمعيات الخيرية التي تعنى بحقوق الطفل عليها الواجب في تفعيل عملها والارتقاء بهذه الحقوق .  
 ح) المنظمات والجمعيات الخارجية التي تعنى بحقوق الطفل اليمني أيضاً عليها تفعيل عملها في هذا المجال ورعاية الطفل .  
 هذه أهم التوصيات التي تراها ضرورية لكي نرتقي بحقوق الطفل إلى المستوي الأفضل .  
 وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

## المراجع:

1. رواه البخاري في كتاب النكاح ، أنظر : فتح الباري ، ج 9 ، ص 35 ، رقم الحديث : 5090 .
2. رواه مسلم ، أنظر : صحيح مسلم بتحقيق الألباني ، ج 4 ، ص 3048 ، رقم الحديث : 25/2658 .
3. البقرة / 221 .
4. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي ، ج 3، ص 72 ، وجامع البيان في تفسير القرآن ، الطبري ، ج 18، ص 63
5. الأم ، للشافعي ، ج 5، ص 7 ، ط 1 عام 1381هـ ، شركة الطباعة المتحدة القاهرة ، والمغنى ، لابن قدامة ، ج 6، ص 634 .
6. المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم ، د0 عبد الكريم زيدان ، ج 7، ص 6 .
7. الأم ، للشافعي ، ج 5، ص 7 .
8. البدائع ، الكاساني ، ج 2، ص 272 .
9. المغنى ، ابن قدامة ، ج 6، ص 634 .
10. المحلى ، ابن حزم ، ج 9، ص 449 .
11. قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية ، ابن جزى المالكي ، ص 219 ، ط 1 عام 1985م عالم الفكر بيروت .
12. البقرة / 221 .
13. الممتحنة / 10 .
14. مجلة البحوث الإسلامية ، العدد 24 ، مجلة فصلية تصدرها إدارة البحوث العلمية والإفتاء الرياض السعودية .
15. القاموس الفقهي ، سعدي أبو حبيب ، ص 1960 .
16. روائع البيان في تفسير القرآن ، الصابوني ، ج 1، ص 290 .
17. المغنى، ابن قدامة ، ج 6، ص 592 ، مرجع سابق .
18. الهداية شرح بداية المبتدئ، للمرغيباني ، ج 2، ص 505 ، ط عام 1315هـ ، المطبعة الأميرية بمصر . والمبسوط ، للسرخسي ، ج 5، ص 49 ، الفتاوى الهندية ، مجموعة من علماء الهند، 0 شرح الأزهار المنتزع من الغيث المدار ، ابن مفتاح ، ج 2، ص 209 .
19. المائة / 5 .
20. أحكام القرآن ، للجصاص ، ج 2، ص 324 ، المغنى ، ابن قدامة ، ج 6، ص 589 .
21. الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، ج 6، ص 79 .
22. الموطأ ، لإمام الأئمة وعالم المدينة ، مالك بن أنس رضي الله عنه ، ج 1، ص 278 ، رقم الحديث : 42 .



23. التفسير الكبير، الرازي، ج6، ص79.
24. أحكام القرآن، للجصاص، ج1، ص333.
25. البقرة / 221.
26. أحكام القرآن، الجصاص، ج1، ص332.
27. المرجع السابق.
28. التفسير الكبير، الرازي، ج6، ص62.
29. أحكام القرآن، للجصاص، ج2، ص324. والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج6، ص79.
30. المرجع السابق.
31. معنى المحتاج، للزركشي، ج3، ص187، مرجع سابق.
32. رواه ابو داوود عن ابى هريرة وفي إسناده محمد بن إسحاق وفيه مقال نيل الاوطار / 67/6.
33. الفقه الإسلامي وأدلته د/ وهبه الزحيلي 7882/10 دار الفكر بيروت ط4 2002م.
34. الأحقاف / 15.
35. لقمان / 14.
36. الفقه الإسلامي وأدلته د/ وهبه الزحيلي 7884/10.
37. المرجع السابق 7886/10.
38. المرجع السابق 7889 / 10.
39. الفقه الإسلامي وأدلته د/ وهبه الزحيلي 7464/10 ط الرابعة 2002م دار الفكر.
40. المرجع السابق.
41. رعاية الأطفال في الإسلام للمستشار/البشري الشورنجي ص40 الناشر المعارف بالإسكندرية ط 1985م.
42. البقرة/233.
43. رواه احمد 209/2، وأبو داوود 1691، والحاكم في المستدرک 415/1.
44. البيان في مذهب الإمام الشافعي لأبي الحسن العمري الشافعي البني 246/11 دار المنهاج.
45. البقرة / 233.
46. البقرة / 233.
47. البقرة/233.
48. البقرة 233.
49. الفقه الإسلامي وأدلته 7416/10.
50. في سورة الضحى / 9.
51. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، العسقلاني، ج 10، ص 450، رقم الحديث : 6005، ط 1 عام 1987م.
52. سورة النساء / 6.
53. سورة النساء / 10.
54. سورة النساء / 2.



55. صحيح سنن ابن ماجة، الألباني، ج2، ص298، رقم الحديث: 2967، ط3 عام 1988م، المكتب الإسلامي بيروت لبنان.
56. هو محمد ناصر الدين الألباني، محدث معاصر، حقق كثيراً من كتب السنة المطهرة.
57. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج1، ص361.
58. النصار 9، 10.
59. آل عمران / 220.
60. رواه البخاري وأبو داوود.
61. رواه ابن ماجة.
62. المائة/2.
63. الحج/77.
64. أخرجه مالك في الموطأ 738/2 والشافعي في الأم 293/3، والبغوي في شرح السنة 2213، والبيهقي. في السنن الكبرى 201/6.
65. المحلى لبن حزم 162/9.
66. المغنى لبن قدامة 116/6.
67. القواعد لبن رجب ص 250 ط الأولى.
68. الأم للإمام الشافعي ومختصر المزني بهامشه 132/3.
69. الإقناع للشيخ الخطيب 87/2.
70. رعاية الأطفال في الإسلام 74.
71. البيان في مذهب الإمام الشافعي 7/8.
72. زاد المعاد في هدي خير العباد لبني القيم 6/2 المطبعة المصرية ومكاتبها.
73. الفرقان/54.
74. رواه أبو داوود والنسائي وابن ماجه وابن حبان.
75. رواه البخاري ومسلم وأحمد.
76. الأحزاب / 5.
77. الفقه الإسلامي وادلته 10/7247 مرجع سابق.
78. الشرح الكبير، للدرديري، ج2، ص526، مرجع سابق 0 ورد المختار على الدر المختار، في فقه الحنفية لابن عابدين، ج3، ص555.
79. البدائع، الكاساني، ج4، ص41.
80. مغنى المحتاج، للشرييني، ج3، ص452.
81. المفصل في أحكام المرأة، د0 عبد الكريم زيدان، ج10، ص10.
82. فتح القدير على الهداية والعناية، ابن الهمام، ج3، ص314، ط1 عام 1315هـ، بمصر، المهذب وشرحه المجموع، النووي، ج17، ص167 الشرح الكبير، الدرديري، ج2، ص526، المغنى، ابن قدامة، ج7، ص622.
83. المفصل في أحكام المرأة، د0 عبد الكريم زيدان، ج10، ص30-48.



84. المرجع السابق، ج10، ص54-83.
85. أنظر: الإصابة في تميز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، ج1، ص80، ط1 عام 1970م، مكتبة الكليات الأزهرية بمصر.
86. السياسة، لابن سينا، ص171.
87. أنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، المقدمة، ص12.
88. الفكر التربوي مختارات، د. محمد ناصر، ج7، 243، وكالة المطبوعات - الكويت - عام 1977م.
89. إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي المالكي الشهير بالشاطبي أبو اسحاق، توفي عام 790هـ، أنظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج1، ص118.
90. الشاطبي - الموافقات ج1، ص167، دار المعرفة، ط2 عام 1395هـ - 1975م.
91. التوبة /122.
92. رواه مسلم في كتاب الأمانة، أنظر: مختصر صحيح مسلم، ص328، رقم الحديث: 1204.
93. عن مقدمة كتاب (( تاريخ التربية الإسلامية ))، د0 أحمد شلبي، ط7، عام 1980م، مكتبة النهضة المصرية.
94. المراد بالعلم هنا هو علم الذي يورث خشية الله، وهو علم الدين، أنظر: سنن ابن ماجه تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، ج1، ص80.
95. رواه ابن ماجه عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً، أنظر: المقاصد الحسنة برقم 660 حيث قال العراقي: صح بعض الأئمة بعض طريقه وقال المزي: إن طريقه تبلغ به مرتبة الحسن.
96. بسند ضعيف قاله السنخاوي في المقاصد الحسنة، وأنظر: ضعيف الجامع بلفظ ( حفظ الغلام الصغير كالنقش في الحجر ) برقم 2726 وأشار إلى ضعفه، مرجع سابق، والحديث وإن كان ضعيفاً في سنده إلا أنه حجة في معناه.
97. هو احمد بن الحسين بن على، ابوبكر، من أئمة الحديث، ولد عام 384هـ وتوفي عام 458هـ، أنظر: الإعلام، للزركلي، ج1، ص116.
98. أنظر: المستدرک للحاکم، ج7، ص19.
99. كتاب الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق الدكتور 0 محمد رأفت سعيد، ج1، ص42.
100. المرجع السابق، ج2، ص42.
101. عن (( الكفاية في علم الرواية )) للخطيب البغدادي، ص29، المكتبة العلمية المدينة المنورة.
102. المحدث الفاضل، للراهمزي الفارسي، تحقيق محمد مجاج الخطيب، ص3، ط عام 1971م دار الفكر بيروت.
103. عن (( الهداية الإسلامية )) للشيخ محمد الحضر حسين، ص228، ط1 عام 1976م دار ابن كثير.